

كلمة رئيس الجامعة الأنطونية الأب ميشال جليخ  
في ملخّص عن النقاط التي تكلم عنها، باسم رؤساء الجامعات الإحدى عشر مع فخامة رئيس الجمهورية  
٢٤ تموز ٢٠٢٠

---

الحضور - رؤساء الجامعات التالية: الأميركية، اليسوعية، اللبنانية الأميركية، الروح القدس-الكسليك، العربية، سيدة اللويزة، البلمند، هيغازيان، الأنطونية، الإسلامية، الحكمة

١. شكرًا فخامة الرئيس على مبادرتكم إلى دعوتنا على عجل، عقب النداء الذي أطلقناه. إن هذه المبادرة دليل على الأهمية التي يوليها فخامتكم لقطاع التعليم العالي رغم كثرة الملقات والمشاكل؛

٢. نداءنا لا يهدف إلى الانتقاد ولا أغراض سياسية له، إنّه صرخة أطلقناها لعننا ننقذ قطاع التعليم العالي الذي بات مهددًا في مصيره؛

٣. نعرفكم يا فخامة الرئيس لا تحبون المجاملات لذلك سأدخل مباشرة إلى الموضوع، موضوع الصعوبات الجمة والتحديات الكبيرة التي تواجه الجامعات في لبنان، ولا سيما تلك التي تعمل باستمرار على تطوير نوعية التعليم في مناهجها؛

٤. والنوعية، يا فخامة الرئيس، مكلفة جدًا. تتطلب تطويرًا مستمرًا في مجال البرامج والبرمجيات، والمختبرات والأبحاث، وقبل كل ذلك في الموارد البشرية. وجميع هذه المكونات مهدد حاليًا بسبب الأزمة المالية التي نعيش. الجسم التعليمي هو عصب الجامعة، وجامعاتنا مهددة بخسارة أفضل أساتذتها بسبب انهيار القدرة الشرائية لرواتبهم. الأساتذة ثروة الجامعات، التي استثمرت في اجتذابهم وإبقائهم وتطويرهم المستمر، وهو ما ليس بالسهل تعويضه. هذه صرخة أولى.

٥. صرختنا الثانية تتعلق بحجز أموال الجامعات، أي أموال الطلاب، في المصارف. نحن يا فخامة الرئيس نحصل أقساطنا وفق سعر صرف وهمي، ونسدّد أكلاف التعليم وفق سعر السوق السوداء. وهذا وضع يهدد قدرتنا على الاستمرار. فالرجاء تسهيل وضعنا المصرفي، وإقرار سعر صرف خاص بالجامعات، يمكنها من الاستمرار في تأمين خدماتها للمجتمع.

٦. صرختنا الثالثة تتعلق بضرورة مواكبة الأزمة التي نمرُّ بها تشريعيًا، ولا سيما من خلال تشريع التعليم العالي عن بعد. وهنا، دعوتنا أن تعمل وزارة التربية والتعليم العالي ولجنة التربية النيابية بالتعاون مع الجامعات على مواكبة الضرورة بتشريع مؤقت ومحدود. أما ورشة تشريع التعليم عن بعد بشكل عام، فصرختنا أن تترتّبوا فيها كي لا تكون مدخلا إلى تفريط إضافي بجودة التعليم العالي.

٧. صرختنا الرابعة تتعلق بطلبات البرامج العالقة في أدرج المديرية العامة للتعليم العالي. هذه ملفات تفوق المئة وبعضها عالق منذ عشرات السنين. وقد فوجئنا مؤخرًا بالاستنساخية والانتقائية التي تمّ التعامل بهما مع هذا

الملف، بعد سنوات من الشلل. البرامج الجديدة حاجة ملحة وحيوية لتطوير التعليم وتأمين مواءمته مع سوق العمل، والبطء في بثها قاتل. فالتراخيص حين تأتي تكون من التأخر بحيث تكون الاختصاصات المطلوب ترخيصها قد أصبحت من الماضي.

٨. لذا، نشدد على أهميَّة تعيين مدير عام للتعليم العالي، وتفعيل عمل مجلس التعليم العالي (والقانون ينصُّ على التناهم مرةً في الشهر، وهو في الواقع لا يجتمع)، واللجنة الفنيَّة (التي ينبغي أن تجتمع مرَّتين في الشهر وهي لا تلتئم)، وعلى أهميَّة تواصل كافة الهيئات المولجة إدارة التعليم العالي مع الجامعات تواصلًا جدِّياً وبنَّاء.

٩. وهنا عودة إلى المسألة الماليَّة، وإلى ضرورة الحرص على استرجاع الجامعات كفالاتها المصرفيَّة التي تودعها عند إطلاق برامج جديدة، في الوقت المناسب. لأن ماليَّتنا لا تحتتمل أن تجمَّد مبالغ طائلة أطول مما ينبغي.